

المعاهدة الدولية

بشأن الموارد الوراثية النباتية
للأغذية والزراعة



منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



القرار 2022/4

تنفيذ استراتيجية التمويل

إن الجهاز الرئاسي،

إذ يستذكر المواد 2-13 و 3-13 و 18 (لا سيما 4-18) و 3-19 (و) من المعاهدة الدولية؛

وإذ يستذكر القرار 2019/3 الذي اعتمدت بموجبه استراتيجية تمويل المعاهدة الدولية للفترة 2020-2025، من أجل تعزيز توافر وشفافية وكفاءة وفعالية تأمين الموارد المالية لتنفيذ الأنشطة المضطلع به تحت إطار المعاهدة الدولية، والذي قرّر بموجبه جعل اللجنة لجنة دائمة؛

1- يرحّب بتقرير اللجنة الدائمة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد (لجنة التمويل أو اللجنة) وبالتقدّم المحرز في تنفيذ استراتيجية التمويل منذ اعتمادها؛

الجزء الأول: استراتيجية التمويل

2- يشير إلى أن السنوات الثلاث الأولى من استراتيجية التمويل للفترة 2020-2025 نُفذت في الغالب خلال جائحة كوفيد-19، التي أثرت وستظل تؤثر تأثيراً كبيراً على السياسات العالمية والبيئة المالية والتشغيلية، ويطلب إلى اللجنة أن تنظر في الآثار والتحديات والفرص الناجمة عن ذلك لتمضي قدماً بعملها في مجال التنفيذ وتقديم توصيات لتحديث استراتيجية التمويل؛

3- ويطلب إلى لجنة التمويل أن تواصل القيام بدور ريادي في المضي قدماً في تنفيذ ورصد استراتيجية التمويل سعياً إلى تقديم التوجيه الاستراتيجي اللازم، وكذلك الإشراف التشغيلي على العمليات والأنشطة ذات الصلة باستراتيجية التمويل؛

4- ويشجّع منظمة الأغذية والزراعة على تيسير تنفيذ البرامج والمشاريع الداعمة لتنفيذ المعاهدة الدولية، لا سيما من خلال عملها مع مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ، حسب الاقتضاء، كما من خلال الإسهام بنشاط في عمل اللجنة؛

- 5- **ويذكر** بأنّ الصندوق العالمي لتنوع المحاصيل عنصر أساسي من عناصر استراتيجية التمويل **ويشكره** على الجهود الحثيثة التي بذلها للعمل مع اللجنة كمراقب نشط، من خلال إسداء المشورة لعمل اللجنة والتعاون مع أمانة المعاهدة الدولية على عدد من المبادرات المشتركة لتعبئة الموارد والتواصل؛
- 6- **ويشير** بقلق إلى غياب بعض الأقاليم عن اجتماعات لجنة التمويل أو انخفاض مشاركتها في هذه الاجتماعات، **ويحث** المجموعات الإقليمية والأطراف المتعاقدة على النظر في خبرة ومدى توفر من يُرشحون لعضوية اللجنة؛
- 7- **ويشير** إلى الافتقار إلى الاتساق في اللغة بين الفقرة 29 (ك) من استراتيجية تمويل المعاهدة الدولية للفترة 2020-2025، على نحو ما ترد في الملحق 1 بالقرار 2019/3، الذي يشير إلى وضع " معايير سياسية" ذات صلة بتقديم مساعدات محددة والمادة 13-4 من المعاهدة الدولية، التي تنص على أنه ينبغي على الجهاز الرئاسي أن ينظر في "سياسات ومعايير" لتقديم مساعدات محددة، **ويوافق على تعديل** نص الفقرة المذكورة بحيث تصبح "سياسات ومعايير" وذلك ليعكس النص اللغة الدقيقة للمعاهدة الدولية؛
- 8- **ويقرر** أن تُدرج تكاليف الاجتماعات والأعمال التحضيرية للجنة التمويل، بما يصل إلى [X دولار أمريكي] في الميزانية الإدارية الأساسي، حسبما قد يعتمده الجهاز الرئاسي، على أن يستكمل هذا المبلغ بأي مساهمات طوعية تتاح لهذا الغرض، ويطلب إلى الأمين إدراج هذه التكاليف في الميزانية الإدارية الأساسية المعروضة على الجهاز الرئاسي للموافقة عليها في دوراته العادية؛ ويمكن دعم عمل لجنة التمويل بإجراءات افتراضية أو حضورية أو مختلطة حسب الاقتضاء؛
- 9- **ويدعو** الجهات المانحة التي يمكنها القيام بذلك إلى دعم عمل اللجنة، ولا سيما مشاركة البلدان النامية.

الجزء الثاني: تعبئة الموارد

- 10- **يشجع** الأطراف المتعاقدة على تعبئة الموارد من مصادر مختلفة وصولاً إلى تحقيق أهداف استراتيجية التمويل؛
- 11- **ويشكر** لجنة التمويل على وضعها استراتيجية لحشد الأموال من قطاعات تجهيز الأغذية، بناء على طلب الجهاز الرئاسي وكما تدعو إليه المادة 13-6 من المعاهدة الدولية.
- 12- **ويوافق على** استراتيجية إشراك قطاع تجهيز الأغذية، على النحو الوارد في الملحق بهذا القرار، **ويطلب** إلى اللجنة القيام باستعراض التقدم في تنفيذ هذه الاستراتيجية، وتقديم تحديثات منتظمة إلى الجهاز الرئاسي بشأن تنفيذها، والتوصية بإجراء تعديلات، إن وجدت؛
- 13- **ويشكر** ألمانيا وإيطاليا وأيرلندا والنرويج والسويد وسويسرا على مساهماتها المالية خلال الفترة 2020-2022 لأغراض المعاهدة الدولية المتفق عليها وموارد أخرى خاضعة لرقابة الجهاز الرئاسي المباشرة، **ويشجع** الأطراف المتعاقدة والجهات المانحة الأخرى على تقديم مساهمات مالية أيضاً إلى الصندوق لمواصلة دعم تنفيذ المعاهدة الدولية؛

- 14- **ويرحب** بالمساهمات المالية التي قدمها الاتحاد الأوروبي وإيطاليا وهولندا والنرويج وسويسرا دعمًا للدورة الخامسة لصندوق تقاسم المنافع؛
- 15- **وينوه** برابطة المهنيين الفرنسيين للبذور والنباتات **ويشكرها** على المساهمات السخية في فترة السنتين 2020-2021 بمبلغ 175 000 يورو سنويًا لصندوق تقاسم المنافع، و**يناشد** أصحاب المصلحة الآخرين والجهات الفاعلة ذات الصلة في القطاع الخاص، وخاصة قطاعات البذور وتجهيز الأغذية، إلى النظر في تقديم مساهمات طوعية على أساس متعدد السنوات؛
- 16- **ويرحب** بالمساهمة التي قدمها اتحاد صناعة البذور في الهند إلى صندوق تقاسم المنافع كأول مساهمة جماعية من قطاع البذور في الهند، و**يناشد** الآخرين في قطاع البذور وصناعات تجهيز الأغذية تقديم مساهمات إلى المعاهدة الدولية.
- 17- **ويرحب** بالمدفوعات الإضافية للدخل الإلزامي القائم على الاستخدام من النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم منافعها إلى صندوق تقاسم المنافع؛ و**يشدد** على الحاجة الماسة إلى ضمان تدفق معزز ويمكن التنبؤ به للموارد إلى الصندوق؛
- 18- **ويدعو** القطاع الخاص والجهات الأخرى إلى تقديم أو مواصلة تقديم المساهمات المالية وزيادتها لتحقيق أهداف استراتيجية التمويل؛
- 19- **ويستذكر** أن النص المتعلق بالنطاق المستهدف لصندوق تقاسم المنافع لا يزال بين قوسين معقوفين في الفقرة 36 من استراتيجية التمويل للفترة 2020-2025، و**يشير** إلى ضرورة حل هذه المسألة؛
- 20- **ويؤكد** أهمية مواصلة العمل على تعبئة الموارد والتواصل والترويج وعلى إبراز الهوية المميزة للمعاهدة الدولية وحضورها في وسائل الإعلام لتعزيز تمويل صندوق تقاسم المنافع وإبرازه، ولا سيما الصندوق المخصص للأغراض المتفق عليها، ولا استراتيجية التمويل.

الجزء الثالث: عمليات صندوق تقاسم المنافع

- 21- **يرحب** بإطلاق الدورة الخامسة لصندوق تقاسم المنافع و**يشكر** الجهات المانحة التي ساهمت فيها؛
- 22- **ويشكر** لجنة التمويل على تقديم التوجيه لعمليات صندوق تقاسم المنافع خلال فترة السنتين، وخاصة على عملها على تصميم وإطلاق الدورة الخامسة لصندوق تقاسم المنافع، التي تسهم في تحقيق النهج البرامجي للصندوق، على النحو الذي اعتمده الجهاز الرئاسي؛
- 23- **ويرحب** بوضع الصيغة النهائية لإطار الرصد والتقييم والتعلم لصندوق تقاسم المنافع كجزء لا يتجزأ من عملية رصد استراتيجية التمويل العامة كما هو موضح في القسم الخامس من استراتيجية التمويل التي تربط النواتج والمخرجات

في إطار السرد ونظرية التغيير لصندوق تقاسم المنافع مع أهداف ومؤشرات واضحة تم وضعها لتمكين رصد المشاريع والبرامج وتقييمها؛

24- ويرحب بتقرير التقييم المستقل لدورة المشاريع الثالثة وفقاً لدليل عمليات الصندوق، ويشير إلى أن لجنة التمويل قد انتفعت في تصميم الدورة الخامسة لصندوق تقاسم المنافع من التوصيات والدروس المستفادة من هذا التقييم؛

25- ويشدد على أهمية الإعلام عن نتائج المشاريع الجارية في إطار دورة المشاريع الرابعة والنتائج المتوقعة من دورة المشاريع الخامسة في إطار استراتيجية الإعلام الأوسع نطاقاً للمعاهدة الدولية؛ وفي هذا الصدد يشجع الأمانة على مواصلة عقد إحاطات إقليمية لتزويد الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة بأحدث المعلومات عن التقدم المحرز وعن التطورات ذات الصلة، وكذلك لتلقي التعقيبات.

الجزء الرابع: الرصد والتعلم والاستعراض

26- يدعو الأطراف المتعاقدة والآليات والصناديق والهيئات الدولية ومجموعات أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية الأخرى إلى تقديم معلومات إلى الأمين لمساعدة لجنة التمويل على إجراء عمليات استعراض منتظمة لاستراتيجية التمويل، ويطلب إلى لجنة التمويل مواصلة العمل بالتعاون مع لجنة الامتثال للاتفاق على أفضل السبل لإدماج المعلومات ضمن الأساليب القائمة لوضع التقارير ورفعها.

27- ويدعو الأطراف المتعاقدة إلى تزويد الأمانة بالمعلومات عن نتائج المزيد من إدماج الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في الميزانيات والأولويات الوطنية لتطوير أدوات استراتيجية يمكن أن تستخدمها جهات الاتصال الوطنية وغيرها من الجهات لحشد موارد جديدة؛

28- ويدعو الأطراف المتعاقدة والآليات والصناديق والهيئات الدولية المعنية ومجموعات أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية الأخرى إلى تقديم معلومات إلى الأمانة تمكن لجنة التمويل من القيام على نحو أفضل بحشد التمويل من المصادر جميعاً لتنفيذ المعاهدة الدولية، من أجل صياغة المنهجية المطلوبة لقياس تقاسم المنافع غير النقدية خلال فترة السنتين 2022-2023.

المرفق

مشروع استراتيجية إشراك قطاع تجهيز الأغذية

تمهيد

المعلومات الأساسية والسياق

- 1- تسهم الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة إسهامًا جوهريًا في زيادة وصون الأمن الغذائي والتغذية وتحسين سبل العيش والاقتصادات الريفية ودعم الحفاظ على التنوع البيولوجي ومواجهة تحديات التكيف مع تغير المناخ.
- 2- ويستفيد قطاع تجهيز الأغذية من الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، كما تقر به المادة 13-6 للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (المعاهدة). وتنص المادة 13-6 على أن تدرس الأطراف المتعاقدة أشكالاً استراتيجية لمساهمات التقاسم الطوعي للمنافع تقوم بموجبها صناعات تجهيز الأغذية التي تنتفع من الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بالمساهمة في النظام المتعدد الأطراف.
- 3- وتشكّل هذه المادة، إلى جانب الطلب الذي قدمه الجهاز الرئاسي للمعاهدة من خلال الفقرة 29 (ح) من الملحق بالقرار 2019/3 الذي يدعو لجنة التمويل إلى وضع استراتيجية لتعبئة الموارد المالية من صناعات تجهيز الأغذية على النحو الذي تدعو إليه المادة 13-6 من المعاهدة، التفويض لوضع استراتيجية مشاركة قطاع تجهيز الأغذية هذه (استراتيجية الإشراك). وقد أخذت اللجنة الدائمة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد (لجنة التمويل) في الحسبان أيضاً، لدى وضع هذه الاستراتيجية، كون المادة 13 من المعاهدة تقرّ بآليات مختلفة لتقاسم المنافع، وهي: تبادل المعلومات، والحصول على التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات، وتقاسم المنافع النقدية وغيرها من فوائد التسويق التجاري.
- 4- وجرى وضع استراتيجية الإشراك في سياق استراتيجية التمويل الجديدة للمعاهدة للفترة 2020-2025. وقد اعتمد الجهاز الرئاسي استراتيجية التمويل في دورته الثامنة وهو يسعى جاهداً لضمان تعبئة موارد كافية من خلال مجموعة من القنوات لتنفيذ المعاهدة، بما في ذلك من قطاع تجهيز الأغذية.
- 5- وستنفذ استراتيجية الإشراك في سياق أطر السياسات العالمية الملائمة مثل أهداف التنمية المستدامة لخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وتُستند أهداف التنمية المستدامة دورًا قويًا للقطاع الخاص في التنمية العالمية، وقد بيّن التحليل أن من الممارسات الشائعة للشركات في قطاع تجهيز الأغذية أن تقيّم أنشطتها مقابل هذه الأهداف.
- 6- وكما جاء في استراتيجية تمويل المعاهدة، يساهم حفظ الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام على نحو مباشر وغير مباشر في تنفيذ عدد من أهداف التنمية المستدامة. وتشمل هذه الأهداف 1 (القضاء على الفقر)، و2 (القضاء على الجوع)، و12 (الإنتاج والاستهلاك المسؤولان)، و13 (العمل المناخي)، و15 (الحياة على الأرض)، و17 (الشراكات لتحقيق الأهداف). وهناك فرصة واضحة للمشاركة مع قطاع تجهيز الأغذية لبلورة شراكات استراتيجية لتنفيذ المعاهدة من أجل المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

7- وتحدد استراتيجية الإشراف ما يلي: الرؤية والهدف بالنسبة إلى المعاهدة؛ ومبادئ المشاركة؛ وتقييم المخاطر ذات الصلة وإدارتها.

التطور والخبرة والفرص المتاحة لمشاركة المعاهدة مع القطاع الخاص

8- شاركت المعاهدة منذ إنشائها مع القطاع الخاص بطرق مختلفة. وتؤدي المعاهدة دورًا تنظيميًا في ما يتعلق بتيسير الحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها، كما تقرّ بدور القطاع الخاص في تنفيذ المعاهدة وتشجيعه.

9- وأنشأت المعاهدة نظامًا متعدد الأطراف للحصول على المنافع وتقاسمها، وهو يحتوي على أكبر تجمع للجينات في العالم متاح للبحث والتربية والتدريب للأغذية والزراعة. ويشترط النظام المتعدد الأطراف أن يدفع المتلقي الذي يسوق تجاريًا صنفًا نباتيًا ما يتضمن مواد حصل عليها من النظام المتعدد الأطراف إلى صندوق تقاسم المنافع التابع للمعاهدة حصة عادلة من المنافع الناشئة عن تسويق ذلك المنتج، إذا ما استوفيت شروط معينة، على النحو المنصوص عليه في المادة 13-2 (د).

10- وقد شارك قطاع البذور الخاص في تنفيذ المعاهدة من خلال دوره كمراقب فاعل في مفاوضات المعاهدة وأيضًا من خلال تقديم مساهمات طوعية لمجالات تنفيذ المعاهدة، مثل صندوق تقاسم المنافع التابع للمعاهدة والصندوق العالمي لتنوع المحاصيل.

11- وهناك عدد من الأمثلة على مشاركة مجهزي الأغذية في مبادرات الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وهي تشمل عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص، بالتركيز بالتحديد على المحاصيل، مصممة لمساعدة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. وقد شارك عدد كبير من بين أكبر 100 شركة أغذية في شراكات كهذه شملت التركيز على محاصيل معينة كالذرة الرفيعة والشعير والكسافا والكاكاو وفول الصويا والبن والشاي، من بين محاصيل أخرى.¹ وعلى نحو شبيهه، وضع الصندوق العالمي لتنوع المحاصيل استراتيجيات صون عالمية لسلع محصولية محددة تهم قطاع تجهيز الأغذية بهدف جمع أموال لتنفيذها.

12- وفي سياق وضع استراتيجية الإشراف هذه، أخذت بالحسبان التجارب السابقة في المشاركة مع القطاع الخاص لتنفيذ المعاهدة، فضلًا عن التوصيات الناشئة عن التقييم المستقل لعام 2019 لاستراتيجية شراكة منظمة الأغذية والزراعة مع القطاع الخاص لعام 2013، كما هي موثقة في استراتيجية المنظمة الجديدة لإشراف القطاع الخاص،² وعن مدخلات من خبراء خارجيين.

استراتيجية الإشراف

13- تتماشى رؤية هذه الاستراتيجية ويتماشى غرضها مع رؤية وغرض استراتيجية التمويل الشاملة للمعاهدة.³

¹ المصدر: مؤسسة Syngenta للزراعة المستدامة، 2015.

² استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة لإشراف القطاع الخاص للفترة 2021-2025: <https://www.fao.org/3/cb3353ar/CB3353AR.pdf>.

³ القرار 2019/3، استراتيجية تمويل المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة 2020-2025 الفقرة 6: رؤية جديدة لاستراتيجية التمويل: تمكّن استراتيجية التمويل الجهاز الرئاسي، والأطراف المتعاقدة، ووكالات التمويل، والمزارعين، والجهات الفاعلة الأخرى، من تأمين التمويل

الرؤية

14- من خلال الانخراط مع قطاع تجهيز الأغذية، يمكن تشكيل شركات تمكّن من تعبئة مساهمات طوعية لتنفيذ أغراض المعاهدة وأحكامها بطريقة طويلة الأجل ومنسقة وتآزرية وفعّالة. ويتيح ذلك أيضاً حفظ الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام، والمساهمة في زيادة وصون الأمن الغذائي والتغذوي، وتحسين سبل العيش والاقتصادات الريفية، ودعم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، ومواجهة تحديات التكيف مع تغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الغرض

15- تمكين الشركات مع قطاع تجهيز الأغذية لدعم النظام المتعدد الأطراف وتنفيذ المعاهدة ككل، على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك من خلال المساهمات المالية الطوعية، بالإضافة إلى موارد أخرى.

النهج

16- ستتبع استراتيجية الإشراف تدرجياً، ما يتيح تطوير واختبار وصقل المفاهيم والنماذج والأدوات لتوجيه مجموعة من الإجراءات الهادفة والفعّالة لانخراط المعاهدة مع قطاع تجهيز الأغذية. وسيتيح هذا النهج المجال للاستعراض والتعلّم والتشاور المنتظم مع أصحاب المصلحة في هذا القطاع لتعميق الفهم المشترك وتحديد الفرص ذات الاهتمام المشترك، لبناء شراكات استراتيجية ومستدامة بين المعاهدة وقطاع تجهيز الأغذية. وتقوم لجنة التمويل دورياً بتحديث خطة التنفيذ والرصد والاستعراض: استراتيجية إشراف قطاع تجهيز الأغذية (مرحلة البدء)⁴ وهذه الخطة متاحة كوثيقة منفصلة.

17- ومن المتوقع أن تنطوي هذه الاستراتيجية على مشاركة ومساهمة طوعيتين من مجموعة من الشركاء بما يمكن من تنفيذ المعاهدة، على الصعيد الوطني والإقليمية والدولية. ويمكن أيضاً أن تسترشد المشاركة بتجارب للمعاهدة قائمة حالياً تمكّن المشاركة مع القطاع الخاص، كتلك التي ييسرها الصندوق العالمي لتنوع المحاصيل في وضع استراتيجيات صون عالمية لسلع محصولية محددة، بعضها يهتم قطاع تجهيز الأغذية. وستضطلع لجنة التمويل بدور قيادي في الإشراف على الأنشطة والنواتج المخطط لها لهذه الاستراتيجية وستضع لها معالم للتنفيذ وإجراءات رئيسية.

18- وسوف تُبذل في البداية جهود لتحديد القيمة الموعودة من المعاهدة لقطاع تجهيز الأغذية، وتطوير أدوات للتواصل، وتحديد نقاط الدخول ونماذج المشاركة الممكنة.

19- وستسترشد هذه العناصر بالمزيد من التحليل، وباستخلاص الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، وتحديد المجالات ذات الاهتمام المشترك بين المعاهدة وقطاع تجهيز الأغذية.

والموارد الأخرى لتنفيذ برامج المعاهدة الدولية على المدى الطويل وبطريقة منسقة ومتضافرة وفعّالة. **الفقرة 14:** هدف استراتيجية التمويل هو تعزيز التوافر والقدرة على التنبؤ والشفافية والكفاءة والفعالية في توفير الموارد المالية لتنفيذ الأنشطة بموجب المعاهدة، وفقاً للمادة 18 من المعاهدة.

⁴ المرفق 1 وقائع الاجتماع الخامس (15-17 فبراير/شباط 2022): <http://www.fao.org/3/cb9206en/cb9206en.pdf>

20- وسيجري المزيد من تنقيح العناصر التي جرت بلورتها من خلال مشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك من هم من قطاع تجهيز الأغذية، مثل منصات ورابطات الصناعة، وغير ذلك من الجهات الفاعلة ذات الصلة في القطاع الخاص. وسيشمل ذلك تحديد آلية استشارات أولية تيسر التباحث مع أصحاب المصلحة هؤلاء.

قطاع تجهيز الأغذية: الوصف والنطاق والقطاعات

21- قطاع تجهيز الأغذية، أو قطاع تصنيع الأغذية والمشروبات، هي مرحلة واحدة في سلسلة الإنتاج الزراعي والغذائي الشاملة والمعقدة التي تبدأ بصناعات المدخلات التي تزود المزارعين بالمنتجات التي يحتاجون إليها لإنتاج محاصيلهم ومواشيهم، وتتدفق فيها المنتجات عبر سلسلة القيمة الغذائية، وصولاً إلى المستهلكين النهائيين.

22- وقطاع تجهيز الأغذية واسع للغاية ويشمل مجموعة واسعة من المؤسسات، من شركات وصناعات وطنية كبرى ومتعددة الجنسيات، إلى شركات وصناعات متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر، وكذلك مزارع أسرية في العديد من البلدان.

23- وكجزء من وضع هذه الاستراتيجية، أجرى خبير خارجي تحليلاً لقطاع تجهيز الأغذية، بما في ذلك الاتجاهات والدوافع، والقيمة الموعودة للمعاهدة. كما سلط التحليل الضوء أيضاً على كون قطاع تجهيز الأغذية شديد التنوع وبالغ التجزئة. وقد تقرر لجنة التمويل تكليف إجراء مزيد من الدراسات في المستقبل لضمان بقاء النهج التي تجرى بلورتها في إطار هذه الاستراتيجية ملائمة، بما في ذلك في سياقات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء.

لماذا الشراكة مع قطاع تجهيز الأغذية؟

24- هناك العديد من مجالات التآزر بين قطاع تجهيز الأغذية والمعاهدة، وفوائد مختلفة يعزز بعضها بعضاً لنجاح عمل الطرفين.

25- وتشمل الفوائد التي تعود على المعاهدة من الشراكة مع قطاع تجهيز الأغذية الفوائد المتصلة بالتواصل والمعرفة والتكنولوجيا والابتكار. وقد تولد الشراكات تواصلاً مشتركاً بشأن التنوع البيولوجي والنظم الغذائية المستدامة، ومعارف وبيانات في الوقت الفعلي، ومعلومات عن السوق وأفضل الممارسات، كما قد تيسر النشر الفعال للمعلومات على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

26- وتشمل القواسم المشتركة مع المعاهدة معالجة قضايا مثل التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، ونقل التكنولوجيا/بناء القدرات، والتنوع الزراعي، ودعم الزراعة الأسرية، وتقاسم المنافع. ومن المجالات الأخرى التي يمكن استكشافها مجمل التنوع في الأغذية، ولا سيما المغذية منها، ومساهمة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لماذا ينبغي للقطاع الخاص عقد شراكة مع المعاهدة؟

27- يرتبط قطاع تجهيز الأغذية ارتباطاً وثيقاً بقطاع البذور ويعتمد عليه، ويمكنه الاستفادة من الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، والتنوع البيولوجي الزراعي، والحصول على البذور على نحو مستدام، والشراكات الفريدة التي توفرها جميعاً نظم المعاهدة.

- 28- وقد يفيد التنفيذ الناجح للمعاهدة قطاع تجهيز الأغذية، بما في ذلك في مجالات البحث والتطوير، واستمرار حصول المزارعين على بذور موثوقة ومتنوعة، والتصدي للأخطار التي تتهدد البيئة وسلسلة الإمدادات.
- 29- وفي ما يتعلق بالشركات التي لديها مبادرات قائمة حاليًا في مجال البذور، يمكن النظر إلى الارتباط بالمعاهدة على أنه إقرار رسمي بجهود هذه الشركات في هذا المجال. أما بالنسبة إلى الشركات التي ليست لديها أي مبادرات محددة تتعلق بالبذور لكنها تقرّ بأهمية البذور في جهوده التواصل التي تبذلها في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية، فيمكن النظر إلى الارتباط بالمعاهدة على أنه مبادرة رسمية تعترف بإدراكها لأهمية البذور.
- 30- ويمكن أن تكون المعاهدة وسيطاً موثوقاً به للتحالفات ذات الصلة. فالمعاهدة قادرة على الجمع بين الحكومات والقطاع الخاص وتيسير التباحث بين الطرفين بشأن الأولويات المشتركة ومسائل الحوكمة والسياسات والاستثمارات.

مجالات المشاركة مع قطاع تجهيز الأغذية

- 31- سيجري تنقيح المجالات المحتملة للمشاركة والشراكة مع قطاع تجهيز الأغذية استنادًا إلى مزيد من التحليل لمجالات التآزر بين المعاهدة وهذه الصناعة. ويتوقع أن تشمل مجالات المشاركة الواسعة تلك التي حددت منظمة الأغذية والزراعة في استراتيجيتها الجديدة أن لها الأولوية في مشاركتها مع القطاع الخاص، على النحو المبين أدناه:

- (أ) الحوار بشأن السياسات
- (ب) تنمية القدرات
- (ج) تعبئة الموارد
- (د) التعاون الفني
- (هـ) المعرفة والبحوث
- (و) الدعوة والإعلام
- (ز) الابتكار
- (ح) تبادل البيانات وتعميمها ونشرها
- (ط) دعم التمويل والاستثمار
- (ي) التواءم مع أهداف التنمية المستدامة
- (ك) الدعوة لأهداف التنمية المستدامة

الدعم الكامل لفرص المشاركة الدولية والإقليمية والوطنية

- 32- ستقوم الأطراف المتعاقدة في المعاهدة بدور حاسم في ترويج وتمكين الاستثمارات في قطاع تجهيز الأغذية في بلدانها، كما بشكل أعم في تنفيذ المعاهدة. وستستكشف استراتيجيات المشاركة الدعم المطلوب وتطور أدوات ونماذج لاختبارها وإتاحتها للمساعدة في إشراك قطاع تجهيز الأغذية وتطوير الشراكات معها على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية، مع الأخذ بالاعتبار السياقات الوطنية والإقليمية المختلفة، وبأكثر من لغتين من لغات الأمم المتحدة إذا أمكن ذلك.

مبادئ المشاركة

- 33- ينبغي إدماج مبادئ المشاركة في جميع مراحل تفعيل هذه الاستراتيجية. وتتماشى هذه المبادئ مع تلك المنصوص عليها في استراتيجية المنظمة الجديدة لإشراك القطاع الخاص وتبني عليها، بما في ذلك، من دون ترتيب معين، ما يلي:
- (أ) إظهار مساهمة واضحة في تحقيق المعاهدة وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بتنفيذ المعاهدة؛
- (ب) احترام قيم المعاهدة ومنظمة الأغذية والزراعة والأمم المتحدة وتطبيق المعايير الإقصائية المتبعة في الاستراتيجية الجديدة للمنظمة لإشراك القطاع الخاص، ولا سيما تلك التي تتعلق بحقوق الإنسان وحقوق العمل؛
- (ج) عدم المساس بحياد المعاهدة وعدم انحيازها أو نزاهتها أو استقلاليتها أو مصداقيتها أو سمعتها؛
- (د) إدارة المشاركة بفعالية وتجنب تضارب المصالح أو أي مخاطر أخرى على المعاهدة؛
- (هـ) إظهار مساهمة واضحة في ولاية المعاهدة وأغراضها والأهداف الإنمائية الوطنية لأعضائها؛
- (و) احترام الطبيعة الحكومية الدولية للمعاهدة وسلطة اتخاذ القرار لدى أعضائها، على النحو المنصوص عليه في المعاهدة والقواعد الأخرى ذات الصلة؛
- (ز) القيام من دون أي تنازلات بدعم وتعزيز النهج العلمي القائم على البراهين والمتسم بالحياد وبالاستقلالية الذي يستند إليه عمل المعاهدة؛
- (ح) حماية المعاهدة من أي تأثير لا مسوّغ له، لا سيما على عمليات وضع وتطبيق السياسات والقواعد والمعايير؛
- (ط) قيام المشاركة على أسس الشفافية والانفتاح والشمول والمساءلة والنزاهة والاحترام المتبادل.

تقييم المخاطر وإدارتها

- 34- يتوقع أن تقوم مجموعة متنوعة من مختلف أصحاب المصلحة والقنوات في المعاهدة بالمشاركة مع قطاع تجهيز الأغذية وعقد شراكات معه.
- 35- وعندما تنخرط المعاهدة أو تدخل في شراكة مع قطاع تجهيز الأغذية من خلال أمانة المعاهدة، يمكن النظر في تقييم المخاطر وإدارتها استنادًا إلى تلك المجالات المحددة في استراتيجية المنظمة لمشاركة القطاع الخاص للفترة 2021-2025، وهي:
- (أ) تضارب المصالح؛
- (ب) التأثير غير المسوّغ أو غير السليم الذي يمارسه الكيان المعني من كيانات القطاع الخاص على المعاهدة، ولا سيما، على سبيل المثال لا الحصر، على السياسات والقواعد ووضع المعايير؛
- (ج) التأثير السلبي على نزاهة المعاهدة أو استقلاليتها أو مصداقيتها أو سمعتها أو ولايتها؛
- (د) استخدام المشاركة في المقام الأول لخدمة مصالح الكيان المعني من كيانات القطاع الخاص، بحيث تكون الفائدة للمعاهدة محدودة أو معدومة؛
- (هـ) منح المشاركة للكيان المعني من كيانات القطاع الخاص مصادقة على اسمه أو علامته التجارية أو منتج أو وجهات نظره أو نشاطه؛

- (و) الغسل الأزرق (blue washing)⁶ و/أو "الغسل الأخضر" (green washing) للكيان المعني من كيانات القطاع الخاص من خلال المشاركة مع المعاهدة؛
- (ز) إخفاق الشراكة في توفير الفوائد المتوقعة.

التنفيذ والرصد والتقييم وإعادة التخطيط

36- من المتوخى أن تكون استراتيجية الإشراف وثيقة حية تتبع نهجًا متكررًا أو "تدريجيًا" ويمكن تحديثها دوريًا. وتماشياً مع ترتيبات الرصد والاستعراض في استراتيجية تمويل المعاهدة، ستقوم لجنة التمويل بانتظام برصد واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الإشراف وتقديم أحدث المعلومات إلى الجهاز الرئاسي على أساس منتظم وتقديم توصيات بشأن التعديلات.

⁶ يفهم مصطلح "الغسل الأزرق" عمومًا على أنه ممارسة تسويقية تبناها مؤسسات وشركات تتمثل بتشكيل علاقات تعاون وروابط مع كيانات الأمم المتحدة لجعل سلعها أو خدماتها أكثر جاذبية للمستهلكين وحملة الأسهم بالمبالغة في تصوير التزامها بالممارسات الاجتماعية والأخلاقية المسؤولة.